(مفهوم الدولة الجزائرية بين الفكر القانوني والشرعية التاريخية)
-دراسة تحليلية نقدية لمفهوم الدولة في النصوص والمواثيق الرسمية الجزائرية-

د/ طارق طراد
د/ عبد الكريم قلاتي ، جامعة خنشلة

ملخص:

يعالج هذا المقال موضوع، ماهية الدولة الجزائرية من خلال تحليل الاتجاهات الفكرية والسياسية منذ نشأة أول دولة بالمفهوم الحديث حتى يومنا هذا. وذلك من منظور الخطابات و النصوص والمواثيق الرسمية الجزائرية .

الهدف من هذه الدراسة هو تقديم وتحليل ونقد الرؤية والتصور السياسي لمفهوم الدولة الجزائرية وإلقاء الضوء على أهم المنعرجات والتحولات في هذه الرؤية بربطها بالاتجاهات و بالأفكار الفلسفية، السياسية والقانونية المتعلقة بالموضوع.

ومن خلال هذه الدراسة،نصل إلى أن مفهوم الدولة في غالب الأحيان لم يكن في فهم المشرع الجزائري مرتبطا بالمفهوم الفلسفي للدولة، فلم ترق النظرة الفكرية في هذه المرحلة و في مختلف المواثيق إلى هذا المستوى ، بل انحصرت في النظر إلى الدولة كجهاز أو وسيلة كباقي الوسائل منفصلة عل المجتمع و عن الفرد ، و في بعض الأحيان مواجهة لهذا الأخير و حتى منافية لقيمه قاهرة لإرادته و رغباته . و رغم الإلحاح المستمر في مختلف النصوص و المواثيق على أن الشعب هو صاحب السيادة و صاحب الإرادة، وأن مؤسسات الدولة ما هي إلا منفذة لإرادته و خاضعة لسيادته ، فإن هذه المؤسسات تتناقض مع نفسها في احترام هذه السيادة وهذه الإرادة .

الكلمات المفتاحية : الدولة ، المواثيق الرسمية ، الديمقراطية ، الحزب ، الإيديولوجية ، الشعب ، السلطة

Le résumé

Ce sujet est une réflexion qui traite le thème de l'état, notion et application en Algérie. Du point de vue des idées et des courants politique ainsi que sa représentation dans les textes et chartes officiels.

Cette analyse critique, se positionne à partir de la première conception de la notion d'état algérienne dans son contexte moderne représenter par l'état de l'émir Abdelkader, qui était basée sur l'élection (la moubaia) , et démocratie (la choura) , , mais qui s'inspirait des textes et lois religieux (la charia)

. Cette notion d'état dans la nation (arabo_ musulmane) s'est développée dans les idées d'Ibn Badis et l'association des oulémas vers l'état_ nation et l'état nationaliste sans se détacher de sa source d'inspiration qu'est l'islam et son appartenance a la nation arabe.

Avec l'avènement du mouvement nationaliste et le déclenchement de la révolution, un changement c'est opéré au nivaux de la réflexion sur les fondements de cette état_nation , et qui c'est traduit dans les écrits officiels en commencent par le manifeste du premier novembre 1954 au congrée du soumam , cette conception s'est focaliser sur la notion de l'unité (du parti , de la pensée , de la décision) .

Apres l'indépendance cette état naissante se retrouve sans idéologie, opte pour le socialisme , Mais on a constater que cette idéologie n'a pus intégré la réalité du peuple et ses convictions

L'événement d'octobre 1988 a bouleversé le champ politique et idéologique algérien. La disparition de la pensée unique, la parole au peuple, la liberté d'expression tout les ingrédients d'un état démocratique .mais la

relation état_ peuple est rester toujours entouré de zones d'ombre qui cède la place a la méfiance et qui se traduit par la confrontation.

Mots Clés: L'Etat, Documents Officiels, La Démocratie, Parti politique, Idéologie, Peuple, Autorité.

✓ **مقدمة:**

يعتبر موضوع الدولة من أهم الإشكاليات التي تعرضت إليها مختلف الدراساتو البحوث سواء في الجانب الفلسفي أو القانوني أوالسياسي وحتى التاريخي والاجتماعي . لقد شغل هذا الموضوع حيزا كبيرا في أعمال المفكرين والفلاسفة ، ودارت حوله نقاشات ودونت فيه كتب وأسست فيه مدارس ومذاهب فكرية و نظريات .

فكان فلاسفة اليونان أول من وضع الأسس الفكرية لمفهوم الدولة شكلها وتنظيمها. فطرحوا عدة إشكاليات مرتبطة بهذا المفهوم كالسيادة وأحقية الحاكم و مبدأ الفضيلة وغيرها.وكان الرومان أول من طرح فكرة السيادة ملك للشعب، وفكرة التعاقد، وإسناد صياغة القوانين إلى الخبراء في التشريع وجعل الموافقة عليها من اختصاص الشعب.هذه الأفكار والاتجاهات تطورت وتبلورت في العصر الحديث ليكون لميكيافلي الفضل الأكبر في التحديد النهائي لكلمة " الدولة ". فهو المبشر من جهة، بالدولة الوطنية بمفهومها المعاصر وهو المنظر لدولة القوة القائمة على شخصية الأمير من جهة أخرى. ويأتي في مقابله أصحاب نظرية العقد الاجتماعي الذين ركزوا على مبدأ التعاقد بين الحاكم والمحكوم ، رغم اختلافهم في تحديد شروط وبنود هذا العقد .

أما الفكر الإسلامي فقدحاول التنظير لواقع مجسد، مع حرصه الشديد على الالتزام بالطابع الديني للدولة، فكان البحث مرتكزا على كيفية تحقيق السعادة في الدنيا والآخرة، والحفاظ على الدين مهما كان شكل الدولة.انطلاقا من الفكرةالطوباوية(المدينة الفاضلة للفارابي) إلى الأشكال التطبيقية الواقعية(العصبية لابن خلدون) .وقد اقتربت النظرة الإسلامية في عصر النهضة من النظرة الغربية في تصور أشكال للدولة ، بل واندمجت معها بفعل التأثير الاستعماري ، فأخذ مفكرو عصر النهضة بمفهوم الدولة الوطنية أو القطرية. والجزائر كغيرها من البلدان الإسلامية ، التي تعرضت للاستعمار الغربي عاشت هذا التحول في تركيبتها الاجتماعية والثقافية والسياسية ، فأثر ذلك في تشكيل توجهها الفكري و السياسي في تحديد مفهوم الدولة وتصور شكلهاوتنظيم مؤسساتها .

الإشكالية

من خلال هذا البحث سنحاول طرح إشكالية الدولة في الجزائر و تحديد هذا المفهوم وتحليل الاتجاهات الفكرية والسياسية التي تبنت مختلف الأفكار السائدة سواء الإسلامي أو الغربي الليبرالي أو الاشتراكي و المعبر عنها في مختلف المواثيق الرسمية.**فهل ارتقى هذا المفهومللدولة الجزائرية المعبرعنه في المواثيق الرسمية إلى مستوى المفهوم النظري الفلسفي للدولة ؟ وهل يمكن وضع مقاربة علمية بين هذا وذاك ؟ .وهل تعتبرفكرة الدولة الجزائرية في إطارهذه المقاربة جهازا تنفيذيا،وقوة رادعة منفصلة عن المجتمع ولا تستمد قوتها منه حسب نظرية هوبس ، في يد فرد أو جماعة يمكن من خلالها السيطرة و التحكم ؟ . أم هي ظاهرة طبيعية أو اجتماعية لا يرتبط وجودها بأفراد أو أنظمة سياسية معينة ؟ أم تعاقد بين الحاكم والمحكوم حسب نظر لوك ؟ . أو تعبيرا عن الإرادة الجماعية بمفهوم روسو ؟ .**

1- <u>من الدولة الأمة إلى الدولة القطرية (الجذور التاريخية)</u>

لقد تصور مفكروعصر النهضة في العلم الإسلامي نظاما للدولةقائما ومشابها لنمط التنظيم الغربي . فأضافوا بذلك نمطا جديدا إلى الأنماط المعروفة التي بني عليها الفكر السياسي الإسلامي والمتمثل خصوصا في التنظيمين الإسلامي والأسيويوقد ساد هذا الفكر ثلاث اتجاهات رئيسيةوهي :

الاتجاهالأول: الذي يربط الأمة الإسلامية الكلية الشاملة بكيانها السياسي، أي الدولة في إطار دار الإسلام. لكن هذا الاتجاه بدأ يضمحلمع بداية القرن التاسع عشر.وانتهى بإلغاء الخلافة الإسلامية .

الاتجاه الثاني: يربط الأمة العربية ويحاول توحيدها في الوطن العربي والدولة العربية الموحدة باسم القومية العربية.اقتداء بالقوميات الأوربية التي انتشرت فيالقرن التاسع عشر.

الاتجاه الثالث :يعتمد على مبدأ الدولة القطرية التي ترتبط بوحدة الأرض والأمة داخل إقليم معين ، دون أن تكون لها وحدة

سياسية مع الأمة العربية والإسلامية . ولعل هذا التيار الوحيد الذي استطاع أن يبرز في هذه المرحلة خاصة بعد حصول الدول العربية والإسلامية على استقلالها.(1)

إن الجزائر باعتبارها جزء من هذا العالم العربي الإسلامي قد عرفت هذا الانتقال السياسي عبر الحقب التاريخية التي مرت بها فقامت عدة إمارات استندت إلى التنظيم القبلي وما لبثت أن شكلت مجموعة موحدة تحت قيادة واحدة مهدت الطريق لقيام دولة منظمة .فكان ظهور أول دولة منظمة في نوميديا منذ عصر ماسينيسا وصيفاكس تتويجا لمحاولات سابقة تهدف لتنظيم المجتمع وحماية الأرض من الأطماع الأجنبية ، واستمرت هذه الدولة إلى عهد يوغرطةحيث كان الصراع على أشده مع الإمبراطورية الرومانية التي بسطت سيطرتها على المنطقة .

ثم جاء الفتحالإسلامي إلى المغرب وامتزجت الثقافة الإسلامية مع سكان نوميديا بسهولة ، حيث تقارب الأنماط الاجتماعية وتشابه التنظيمات القبلية ، زيادة على تبادل التأثيرات والهجرات في العصور السابقة للإسلام . وبانتهاء عهد الحكم المركزي وإقامة حكم محلي ، في مختلف أقطار العالم الإسلامي ، قامت الدولة الرستمية في الجزائر ، وعاصمتها تيهرت ثم تلتها الدولة الزيرية وبعدها الحمادية ، إزدهرت خلالها التجارة وكانت قوة سياسية وعسكرية في المنطقة حتى جاء الموحدون وقامو بتوحيد منطقة المغرب العربي في دولة واحدة بقيادة المهدي بن تومرت ، بعدما كانت وحدته تقتصر على الجانب الثقافي والديني والاقتصادي ، وأصبحت الدولة الموحدية أهم قوة سياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط قبل أن تنهار ، ويعود تقسيم المغرب العربي من جديد إلى دويلات.

وبمجيء العثمانيين للجزائر،انتقلت قوة الدولة من التجارة البرية عبر الطرق الداخلية ومراكز النشاط في المدن إلى التجارة البحرية والتحكم بأسطول قوي في الطرق البحرية ، وبسط سيطرة كاملة على البحر الأبيض المتوسط مما ساعد على إقامة قاعدة للحكم للدولة الجزائرية الحديثة بنظامها المستقل وهيئاتها الإدارية والعسكرية والسياسية .و تعزز هذا المفهوم للدولةالحديثة بدخول الاستعمار إلى الجزائر ، وبدأ التفكير في الدولة القطرية والدولة الوطنية كما هو الحال في باقي دول العالم.

2- <u>الاتجاهات الفكرية والسياسية لمفهوم الدولة</u>

تعتبر الدولة الحديثة في البلدان العربية والإسلامية نتيجة عمليتين مزدوجتين:

- عملية التطور الطبيعي الذي أورثها الكثير من الأفكار والأنظمة
- عملية الإصلاح التي غيرت كثيرا من أنماط السلوك التقليدي ومن التراتيب الإدارية المستحدثة بهدف تطوير قدراتها الاقتصادية فتبنت صفة الدولة الحديثة وذلك من خلال . (2)
- تدريب وتسليح الجيش تدريبا وتسليحا على النمط الغربي.
- إنشاء طبقة بيروقراطية بمفهوم حديث، أي تكوين موظفين يتقاضونرواتب معلومة ويطبقونقوانين عامة ويخضعون لتنظيمهرمي.
- تدوين القوانين في مجالات مرتبة ترتيبا سهلا ومنطقيا .
- تنمية موارد الخزينة بتحسين وتنظيم طرق الجباية وتطويرها لوسائلالإنتاج .

هذه الإصلاحات في التنظيم العصري و الحديث للدولة قد أدخلت على مرحلتين .

<u>المرحلة الأولى</u>: المتمثلة في الدولة السلطانية وكان الهدف منها تقوية نفوذ السلطان وسلطته.

<u>المرحلة الثانية</u> :تتمثل فيدخولالاستعمار الأوربي إلى هذه الدول وقيامه بتحديث الأجهزة الإدارية. فقد عرف التنظيم البيروقراطي في الجزائر كباقي الدول العربية والإسلامية المستعمرة إصلاحا في جهاز الدولة ، حيث بدأ يتخلص تدريجيا من الشكل التقليدي للتنظيم السياسي بإرساء المستعمر لتقاليد التنظيم الحديث لجهاز الدولة أي دولة التنظيمات ، كماتمإدخال هذا التنظيم في التعليم والسياسة . كما قام المستعمر بشق الطرقات وبناء الجسور ومد خطوط السكك الحديدية وربط المناطق الداخلية بالمدن والموانئ. كل هذه الأشياء التي قام بهاالمستعمر كانتهدف تشجيع الاستيطان الأوربي واستغلال خيرات البلادوبالتالي إضعاف النخبة الأهلية مع كسب ولاء الجماعات الأكثر تضررا من النظام السابق.

- **الإتجاه الديني**

يعتبر الأمير عبد القادر " أول من جسد مفهوم الدولة ومصدر السلطة السياسية النابعة من الشعب والمعبرة عن آلامه وآماله وهو

صاحب السيادة في الدولة ". (3) وأول تجسيد لهذا المبدأ هو وصوله إلى السلطة عن طريق مبايعة الأمة له عن طريق ممثليها .ومن ثمة فهي التي أعطته السلطة حيث يقول "إن أهل ناحيتنا هذه اتفقوا أشرافا وعلماء، وأهل العقل والحل على ولايتنا وملازمة بيعتنا وقد ارتضينا ذلك موافقةللوالد، إذ كان هو المطلوب بها ففر منها وألزمنا إياها ".(4)

يظهر من هذا ، أن الأمة أو بالأحرى نوابها هم الذين اختاروا الحاكم "الأمير" وهذه الصورة لم تشهدها الدولة أو الدول العربية الإسلامية منذ عهودها الأولى ، وهي كذلك نموذج للحكم والسلطة في الدول الحديثة التي كان يطالب بها كثير من مفكرين القرن التاسع عشر . وكان نواب الأمة في هذه الحالة هم الأشراف والعلماء وأهل الحل والعقد وهؤلاء جميعا يمثلون النخبة في الأمة. إن السلطة لابد أن تتم حسب الأمير وفق عقد بين الأمة وحاكمها لكل واحد منها حقوق وواجبات اتجاه الآخر وهذا ما جسدته وثيقة المبايعة التي تمت بين الأمير عبد القادر وممثلي الأمة.وقد أقام الأمير دولته على مبادئ أساسية نلخصها فيما يلي :

. الالتزام برأي الجماعة أو ما نسميه اليوم برأي الأغلبية، إذا كان الأمر يتعلق بتسيير شؤون الدولة. . الالتزام بمبدأ حكم القانون التزاما عمليا فيقول "سأحكم والقانون فيدي " ويقصد بالقانون الشريعة الإسلامية .

. اعتماد مبدأ الشورى في اتخاذ القرارات حيث يشاركه في تلك المهمة خلفاء ووزراء وعلماء الذين لا بد أن يكونوا مؤهلين لممارسة هذه الوظيفة حيث يقول "كنت دوما أتحاشى استعمال الجواد وأستعين بالعلماء وأهل الدين في تسيير الحكم (5).

. اعتماد مبدأ المساواة بين الحاكم والمحكوم وإعطاء دور كبير للقضاء وحرية كاملة في اتخاذ الأحكام ، فكان يكلف منادون في الأسواق ينادون "من ظلم منكم من طرف الأغا فليتقدمبشكواهإلىالأمير (6) . لقد حاول الأمير عبد القادر بناء دولته بتجاوز الشعور بالوحدة القبلية إلى الشعور بالوحدة الوطنية رغم أنها بقيت قائمة على أساس ديني عقائدي.

ولكن الأمير لم يهمل جانب الوطنية في دولته حيث ربط بين الفكرة الدينية والوطنية ولكنها ليست بالمعنى الغربي ويمكن القول " أنه من أول العرب المسلمين الذين أدركوا معنى الوطنية ودافعوا عنها"(7).

وجاءت بعده جماعة العلماء المسلمين حيث أعجب الجيل الجديد بالفكر الديني وبتفسيرهم المتفتح للدين وثورتهم على المعتقدات المتأخرة والخرافات حيث تحمل شعارا فكريا سياسيا بسيطا وواضحا تستطيع الجماهير أن تتمثله وتعتنقه فيكون لها الإطار الفكري إزاء التيارات الأخرى وهو (الجزائر وطننا الإسلام ديننا والعربية لغتنا) . " إن مذهب الجمعية كان يقوم على إحياء العنصر الحركي في الدين وكان شعارهم البسيط في الحقيقة برنامج عمل يمتد إلى الميدان الديني والسياسي والثقافي . وأسلوبهم ليس أفلاطونيا بل يعتمد على حملات الشرح لدى الجماهير"(8).فبناء المجتمع والدولة يقوم عند ابن باديس على ثلاث عناصر هي ، الوطن ، والدين والقاعدة الشعبية . " فالوطنية بدون دين أو عقيدة دينية تنظم حياة جماهير الشعب هي حسب ابن باديس وطنية عاجزة فقدت أبعادها الحضارية والبشرية والدين الذي لا يخدم هذه القاعدة الشعبية نفسها بالتربية العلمية هو دين محكوم عليه بالانعزال لأنه لا يعيش في سلوكيات الناس وإفهامهم بل في الكتب والآثار التاريخية " (9) .

يعتبر هذا التحديد لفكرة الوطن ودمجها بالدين أدق ما توصل إليه الجزائريين في معركتهم النظرية الأولى مع الاستعمار.ويصنف المقومات التي تكون أمة من الأمم إلى صنفين :

. الجنسية القومية وهو ما تتميز به أمة عن أخرى من اللغة والعقيدة والذكريات التاريخية والنظرة إلى المستقبل والشعور المشترك.

. الجنسية السياسية وهو ما يكون عند الأمة من قوانين مدنية واجتماعية وسياسية ومن واجبات مشتركة ومصالح تربط بين أبناءها.

فالجزائر حسب ابن باديس كانت تتمتع بجنسيتها القومية لكنها فاقدة لجنسيتها السياسية ، ولكن تمسكها ومحافظتها على جنسيتها القومية حال دون اندماجها وانحلالها في الأمة الأقوى حتى انفصلت عنها . أما بالنسبة لمفهوم الدولة الإسلامية العالمية " فابن باديس لا يعترف بوجودها على الواقع ويستنكر ما آلت إليه من انحراف عن شروطها الأساسية فالخلافة عنده ،هي المنصب الإسلامي الذي يقوم على تنفيذ الشرع الإسلامي وحاطته بواسطة الشورى من أهل الحل والعقد من ذوي الخبرة والعلم والنظر والقوة منالجنود والقواد وسائر وسائل الدفاع ولقد أمكن أن يتولى هذا المنصب شخص واحد صدر الإسلام وزمن بعده على فرقه واضطراب ثم قضت الضرورة بتعدده في الشرق والغرب ثم انسلخ عن معناه وبقي رمزا ظاهريا تقديسيا ليس من أوضاع الإسلام من شيء "(10).ويرى ابن باديس أن أكبر ضعف تعانيه الدولة الإسلامية هو الحكم الفردي سواء كان خلافة أو ملكا . وهو عنده أي

الحكم الفردي من مبطلات الدولة الإسلامية مهما كان نوعها أو اسمها ، وهو لا يعترف بالحكم الفردي حتى ولو كان تقليدا لحكم الرسول . " والدولة عند ابن باديس تكون كذلك عندما تجعل الحرية لأبناء الشعب قضية حياة أو موت وحق كل إنسان في الحرية كحقه في الحياة ومقدار ما عنده من حياة هو مقدار ما عنده من حرية ".(11) ونلخص أصول الحكم عند ابن باديس في النقاط التالية:

- للأمةكل الحق في تعيين الوالي ومراقبته وهي مصدر سلطته ولها حقمحاسبته وعزله.
- أن لا تحكم الدولة إلا بالقانون الذي ارتضته الأمة لنفسها.

فالدولة ليست إلا أداة تنفيذ لإرادة الأمة التي تطيع القانون لأنه قانونها لا لأن سلطة الدولة هي التي فرضته على الأمة. و خضوع الأمة للقانون الذي رضته لنفسها يجعلها تشعر بأنها حرة في تصرفاتها، وأنها تسير نفسها، وأنها ليست ملكا لغيرها من أفراد أو جماعة أو أمم، وهذا ما نسميه بالسيادة التي هي حق طبيعي وشرعي لها، ولكل فرد من أفرادها.فالجميع متساوون أمام القانونالحاكم والمحكوم. هذه المبادئ تذكرنا خاصة بالعقد الاجتماعي إلا أن صميمها إسلامي ، وهي كما فهمها الدكتور جدعان مأخوذة من خطبة أبي بكر عند توليه الخلافة .

إن ما يمكن قوله في هذه المسألة هو ما قاله عبد الله شريط" صحيح أنك عندما تأخذ مفكرا أو كاتبا ، أو مصلحا سياسيا أو دينيا أو اجتماعيا على حدا فإنك لا تجد عنده النظرية الشاملة لكل الميادين الإيديولوجية كما لا تجد عند واحد منهم بعينه فلسفة قائمة بذاتها أو إيديولوجية كاملة لمشاكل الحكم ... ولكنك عندما تستعرض جهود جميعهم تشعر بأن خطوة هامة قطعت في هذا القرن من الزمن "(12).

- **الاتجاه الوطني**

كان مفهوم الدولة عند الحركة الوطنية هو "سيادة الشعب الجزائري وتكوين دولة وطنية مع كل مستلزماتها من السيادة في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والتطبيق بكل دقة للمبادئ الديمقراطية القائمة على التعليمات الآتية : الكلمة للشعب السلطة لمجلس تأسيسي ذي سيادة منتخب انتخابا حرا "(13). إن مفهوم الدولة الجزائرية مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمة الجزائرية ومكوناتها الثقافية والاجتماعية . ويعتبر هذا المجهود الفكري الذي بذلته الحركة الوطنية من نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، معركة من المفاهيم تدافع فيها الحركة على أن الجزائر أمة متميزة عن فرنسا ، وأمة قائمة بذاتها وبعناصرها البشرية وقيمهاالأخلاقية وانتمائها الديني واللغوي .

صياغة مفهوم الدولة خلال الثورة

3- **<u>صيغة المفهوم في مواثيق الثورة</u>**

- **بيان الفاتح من نوفمبر**1954

يظهر لنا مفهوم الدولة الجزائرية في بيان الفاتح من نوفمبر 1954 في المقطع الرابع للوثيقة والذي يضم 04مبادئ:

. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

. التطهير السياسي : بإعادة الحركة الوطنية الثورية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد التي كانت عاملا هاما في التخلف الذي تعيشه البلاد.

. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

. الاعتراف بالقومية الجزائرية من طرف المستعمر أي الاعتراف باعتبار الجزائر غير فرنسية، فالقومية حسب البيان مرتبطة بالأرض والدين والتقاليد "(14).

ولم يأت في هذا البيان شرح أو توضيح للمبادئ التي تصورها مفجرو الثورة والتي تقوم عليها الدولة الجزائرية وذلك لكونه مختصرا جدا يحتوي على ثلاث صفحات وستة مقاطع فجاء بتقديم مختصر لهذه المبادئ وهي :

. مبدأ الديمقراطية . مبدأ الشعبية . مبدأ السيادة الاعتماد على المبادئ الإسلامية

- **ميثاق الصومام** 20 أوت 1956

ميثاق الصومام وهو الوثيقة الثانية في مرحلة حرب التحرير ، ويعتبر المنهاج الفكري والسياسي للثورة حيث يقدم أفكارا ومفاهيم أكثر تجريدا ونظرية من بيان نوفمبر .

نلاحظ من خلال تحليلنا لهذه الأفكار أن الاتجاه الفكري للثورة الجزائرية قد طرأ عليه تغيير مهم ، حيث اختفت مفاهيم و برزت مفاهيم سياسية جديدة لم تكن موجودة في التراث الفكري العربي الإسلامي أو الاجتماعي السياسي للحركة الوطنية . فهو يقدم قراءة فكرية نقدية للتصور الإيديولوجي السابق ويعتبره قد "انحرف عن مساره الطبيعي كما يعتبر أن الثورة لم تكن لها عقيدة إيديولوجية ناضجة ومنسجمة مع الواقع وجماهير الشعب ".(15)

يرجع هذا التطور الفكري حسب تحليلنا إلى التنظيم الجديد الذي أصبح يقود الثورة حيث تكونت طبقة سياسية تمتاز بوعي سياسي كبير وقد احتكت بتيارات فكرية غربية كانت سائدة في تلك الفترة مما أدى إلى تكوين هيئة قيادية ذات اتجاه إيديولوجي وفكري معين انتهت إليها مهمة التنظير للثورة وإعطائها الوجه الفكري والإيديولوجي الضروري .

نلاحظ ذلك التغيير في المجال السياسي بحيثيلح الميثاق على أن الثورة مقاومة ضد النظام الاستعماري، وليست حربا دينية.كما يؤكد على أن " الدولة الجزائرية ستكون في شكل جمهورية وليس ملكية أو قائمة على "مايعبر عنه باللاهوتية ".(16)،وهذا يعتبر تأكيدا لمبدأ فصل الدينعن الدولة معبرا عنه بشكل غير مباشر بطريقة تفكير ومصطلحات فكرية غربية.ملاحظة الثانية هي قيام الميثاق بتأسيس الهيكل التنظيمي للدولة الجزائرية بمختلف طبقاتها ومستوياتها السياسية والعسكرية والإدارية.

4- <u>ماهية الدولة في ظل الاختيار الاشتراكي</u>

لقد أوحى أفلاطون بتوجيه التعليم ، ولاحظ ابن خلدون أن الدعوة الدينية تزيد الدولة قوة على قوة العصبية ، وحبذ روسو تأسيس دين مدني ويستعمل اليوم الباحثون كلمة الإيديولوجية للغرض نفسه . ويمكن القول أنه لا دولة حقيقية بدون إيديولوجية دولة وهو ما يستوعبه الفرد ويترجمه بعد حين إلى ولاء، فيعطي بذلك الركيزة المعنوية القوية للدولة فالإيديولوجية هي الوجه الأدبي للجهاز.إن النقطة المهمة في هذا الموضوع هي أن هذه الثورة أخذت على عاتقها مهمة بناء الدولة باعتمادها على الاشتراكية كمنهج تغيير المجتمع تغيرا جذريا سواء من الجانب المادي (تحويل الملكية وأساليب استغلال الثروات الوطنية وتسيير دواليب الاقتصاد).وحتى الجانب الفكري (تغيير العقليات و الذهنيات التقليدية والروابط الاجتماعية القديمة من عشائرية وقبلية وغيرها،وغرس إيديولوجية جديدة وأخلاقيات اجتماعية وسياسية) .

- **<u>.الدولة</u>**

الدولة في العرف السياسي هي الأجهزة القانونية ومؤسساتها وهي كما يعرفها البعض الأمة معبرا عنها في شكلها القانوني، وأجهزتها الإدارية.وتعتبر إشكالية العلاقة بين الدولة والأمة قديمة قدم الفكر الإنساني ، وأن البحث فيهما يؤدي إلى طرح مجموعة من التساؤلات تتمثل في أيهما أصل الآخر؟ . هل أن الدولة هي التي صنعت الأمة ؟ أم العكس ؟وهل يمكن وجود إحداهما دون الأخرى ؟ أم أن وجود عنصر منهما يستلزم بالضرورة وجود الآخر ؟

إن تاريخ الأمة العربية الإسلامية يظهر لنا أن الدولة الأمة لم تكن موجودة في أية فترة من فتراتها باستثناء المرحلة الأولى من تواجدها. وبعد ذلك وعبر مسارها التاريخي والزماني كانت إما دولة الفرد أو دولة الجماعة أو فئة معينة مستأثرة بالسلطة. وكانت الأمة بعيدة عن دواليبها ومسخرة من أجلها ولم تكن الدولة في خدمتها وفي تحقيق مشاريعها وتطلعاتها، ولكن ذلك لا ينفي وجودها وضرورتها للأمة إذ أنه لا يمكن تصور وجود أمة بدون سلطة سياسية أي دولة تنظمها وتحميها وتدافع عنها.فالدولة" ليست ظاهرة عرضية في الاجتماع الإنساني فهي تتلازم مع اجتماعية الإنسان وتاريخه"(17) رغم أن مفهومها كما يقول العروي" هو التسلط إذ لا يمكن تصور دولة بلا قهر ولا استئثار جماعة معينة للخيرات المتوفرة ".(18)

وفي هذا الإطار يجب التمييز بين الدولة ككل والجهاز، فقد يكون الجهاز قويا متطورا ورغم ذلك تكون الدولة ضعيفة متخلفة، وأحسن مثال على ذلك هو عهد الاستعمار عندما أصبحت دواليب الحكم بين أيدي الأجانب. لقد أدخل الاستعمار كما رأينا سابقا إصلاحات من كل نوع على الجهاز حتى أصبح أقوى مما كان عليه في العهد السابق . ومع ذلك لا نستطيع القول أن هذه الدولة كانت

قوية، بل يحق التساؤل: هل كانت هناك دولة بالمعنى الذي ذكرناه في الفصل الأول ؟ ونفس الشيء بالنسبة للدولة المستقلة الحديثة فإن جهازها قوي ومتطور، بل هو القطاع الأكثر تطورا في الغالب، ومع ذلك يبقى وجودها كدولة بالمعنى الصحيح في كثير من الكيانات العربية وحتى الكبيرة منها موضوع شك.

إن"هذه النظرة الآلية للدولة أهملت عنصرا هامامن عناصر تكوين مفهوم الدولة والمتمثل في فكرة الشعور بالانتماء إلى كيان معين، فالدولة إذا كانت أداة وآلة لتحقيق سياسة ما، فإنها في نفس الوقت غاية في حد ذاتها. و إذا كانت تتجسد في المؤسسات والأشخاص وتستعمل وسائل معينة من أجل الوصول إلى أغراض ما ، فإنها في نفس الوقت ، تعبر عن شيء آخر يتجاوز هذه التحديدات المادية ويرتفع عنها ليصل إلى مستوى الرمزية ، أي إلى مستوى الشعور الفكري للفرد بأنه ينتمي إلى هذه الدولة ".(20) لذلك فإن هذه الأخيرة لاتتمثل في الشرطي الحامل لرمز الدولة أو القاضي الذي يحكم باسم الدولة أو البيروقراطي الذي يقدم الخدمة باسم الدولة فحسب إنها كل هذا وشيئ آخر في نفس الوقت ، " إنها عبارة عن مفهوم أو فكرة تعكس وعي الأفراد وشعورهم بماضيهم وحاضرهم ، وكذا تطلعاتهم المستقبلية ".(21) فهي التي تصبغ عليهم الوجود الاجتماعي ، والنظر إليها كمجرد آلة تستعمل لتحقيق غرض ما يفقدها عنصرا هاما من عناصرها التكوينية أو الأهم منها وهو ، وضعيتها الغائية إنها إذا كانت وسيلة فإنها غاية في نفس الوقت ، لأن الفرد لايحقق ذاتيته ولا رسالته التي أوجد من أجلها في الأرض إلاّ إذا كان عضوا في الدولة ، إنه لا يحصل على حقوقه ولا يؤدي واجباته إلاّ في إطارها ، إنها تمثل بالنسبة للمواطن الخاضع لقوانينها ، رمز وجوده الوطني والحضاري وكذا تعبر عن طموحاته المستقبلية .

إن القاعدة الاقتصادية في هذه الأنظمة لم تكن هي السبب في بروز بنية سياسية مناسبة لها بل حدث العكس أي أن البنية الفوقية (الحزب والدولة) هي التي أنتجت البنية التحتية ، وكانت النتيجة هي عدم تطابق واضح بين البنيتين وانعكس هذا ، بوجود أشكال سياسية حديثة (الدولة الوطنية) مع بنيات اقتصادية قديمة .و هكذانلاحظ أن مفهوم الدولة مرتبط أساسا بمفهوم آخر وهو مفهوم الحزب.

- **.الحزب**

و يعتبر الحزب في ميثاق طرابلس " المشرف والمسير والمؤطر والمرجع الأساسي في كل الخطوات التي تبنى عليها الدولة ولا يمكن لأي جزائري أن يمارس سياسة أو يتصور اتجاها غير الذي يكون عليه الحزب ".(22) فالحزب إذن هو الممثل للدولة وبناء وقوة الحزب من بناء وقوة الدولة. وقد جاء في دستور 1963 بأن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب ألطلائعيالواحد، يحدد سياسة الأمة ويوحي بعمل الدولة وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر.والعلاقة بين الحزب وبين الدولة حسب ميثاق طرابلس تكمن في كون الحزب هو صاحب السلطة الحقيقية أي السلطة السياسية ، أما الدولة فيقصد بها الجهاز التنفيذي أو الحكومة المنفذة فقط للسياسة التي يسطرها الحزب فيصرح ميثاق طرابلس " أن الحزب يسطر الخطوط الكبرى لسياسة الأمة ، وهو الذي يحرك عمل الدولة "(23).

إن نظام الحزب الواحد معناه في النهاية النظام الدكتاتوري، ولا يمكن أن يحقق نظاما آخر مهما كان إخلاص زعمائه ونزاهتهم ونبل أفكارهم.وقد كانت النتيجة من هذا ، هي أن زعماء دول البلدان الاشتراكية القائمة على مبدأ الحزب الواحد لا يتخلون عن ممارسة السلطة والانفراد بكل صلاحياتها إلاّ إذا تم خلعهم بانقلاب عسكري أو وافتهم المنية و الأمثلة على ذلك كثيرة في الأنظمة الاشتراكية وكذا دول العالم الثالث التي تبنت الاشتراكية ." إن الدولة في النظريات الاشتراكية بعد أن كانت غاية في حد ذاتها لما ترمز إليه من حياة اجتماعية يستطيع فيها الفرد أن يحقق كماله، أصبحت وسيلة لتحقيق الاشتراكية "(24). هذه الفكرة تتلخص في مبدأ أسبقية الحزب على الدولة، إذ تصبح هذه الأخيرة مجرد وسيلة إدارية بيروقراطية لتحقيق سياسة الحزب، هذه الأسبقية لا تتماشى مع مفهوم الدولة. لقد أدى إعطاء الأسبقية للحزب على الدولة إلى وضع الدولة في خطر ، وهذا ما حدث بالفعل في الجزائر بعد سقوط الاشتراكية وسقوط الحزب الواحد في الوقت نفسه .

- **.الاشتراكية**

لقد أستعمل مفهوم الاشتراكية في الجزائر لأول مرة في نص رسمي في ميثاق طرابلس لسنة 1962، إذ كان في السابق يكتفي بالإلحاح

على الطابع الشعبي للثورة وعلى العدالة الاجتماعية ، واستنكار البرجوازية والتنديد بالإقطاعية . ولكن السلطة التي كانت تقود الثورة كانت دائما تتحفظ من إطلاق كلمة الاشتراكية على شيء من ذلك، فماذا حدث إذن بعد الاستقلال ؟ .

ما يمكن استنتاجهنا ، مستوحى من ميثاق طرابلس نفسه حيث يشير إلى أن " تركيبة قيادة الثورة قد حدث عليها تغيير ، وبرزت فئة جديدة من المثقفين والبيروقراطيين ".(25) كما أسماهم الميثاق تكونوا في المدارس الغربية ، أو كان لهم احتكاك بالمفكرين الغربيين في تلك الفترة التي ساد فيها الفكر الاشتراكي وطغى على أفكار وتوجهات القادة السياسيين في العالم الثالث حيث تبنت معظم الحركات التحررية أفكار الاشتراكية .

فالفكر الاشتراكي إذن جاء عن طريق فئة من المنظرين للنظام السياسي الجزائري كان لهم تأثير ودور في تبني هذه الأفكار باعتبارها الأقرب لحالة المجتمع الجزائري وهي أي الإيديولوجية الاشتراكية " الوحيدة التي تمكن الشعب من تحقيق مطامحه من عدالة والقضاء على الفقر والحرمان ورفع مستواه الثقافي والاجتماعي ".(26) ولم يكتف ميثاق طرابلس بالشكوى والتنديد والتحذير من بناء الدولة الجزائرية في المستقبل على هذا الفراغ الاديولوجي ، بل بذل مجهود لتوضيح الأسباب التاريخية لهذا الفراغ المتمثلة في " العقلية الإقطاعية التي اجتاحت الحياة في بلاد المغرب العربي منذ عصر الركود في الميادين الاقتصادية والثقافية والدينية ، والتي لم تعرف جبهة التحرير كيف تقتلعها من جذورها " . (27) .ثم إذا انتقلنا إلى ميثاق 1976 نجده يعتبر ويبرر هذا الاتجاه في القول بأنه " كان على بلدان العالم الثالث أن تجد لنفسها ، وبجهدها الذاتي أنماط تنمية لظروفها الخاصة ،وأن الاتجاه نحوالاختيارالاشتراكي قد ظهر في أفكار وتصرفاتمناضلي ومجاهدي جبهة التحرير" . (28)

- **<u>الطبقية .</u>**

عندما نقول أن النظام السياسي هو نظام شعبي، هل هذا يعني أن الطبقات الشعبية بما عرفت من فقر و جهل هي التي تتولى قيادة هذا النظام في المؤسسات السياسية في الحزب و الدولة ؟ أم أنه أي النظام السياسي يتوجه إلى إرضاء حاجات الطبقات الشعبية المحرومة قبل غيرها.و بمعنى آخر هل النظام الشعبي في الحكم هو الذي يتوجه إلى الشعب في اهتماماته أم هو الذي يتولى فيه الشعب هذا الحكم بنفسه ؟.

يرى ميثاق 1976أنه " يجب على الدولة أن توفر كافة الشروط التي تمكن كل جزائري من سد حاجاته الأساسية ، موفور الكرامة ولئن كانت هذه الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي تشكل عبئا ثقيلا ، فإنها بدون شك ، تعد من أهم عوامل التنمية إلا أنها ستصبح خير دعامة للإنتاج إذا ما تم إدماجها فيه بكيفية كلية ".(29) وإذا أدخلنا مفهوم الطبقة على هذه المفاهيم فإننا نجد أن الميثاق في تطرقه لهذا المفهوم لا يحلله و لا يلح عليه،و إنما يكتفي بالإشارة إليه من بعيد و يتكلم عليهكنصف حقيقة لا كحقيقةكاملة يؤمن بها . فيشير " بأن تحقيق أهداف الثورة الشعبية يتطلب تكوين طليعة واعية يكون من ضمنها عناصر تنتمي إلى العمال و الفلاحين و الشباب و المثقفين الثوريين ".(30) مهمتها غير محددة بدقة لا تبرز فكرا سياسيا و اجتماعيا يعكس بأمانة مطامح الجماهير الشعبية .

إن هذا الغموض في تحديد المفاهيم بدقة يدل على عدم وضوح الطريق الذي كان يجب السير عليه ، و عندمايعلن الميثاق أن " الوحدة الوطنية لا تعني الوحدة حول الطبقة البرجوازية و إنما هي تأكيد لوحدة الشعب على أسس من مبادئ الثورة الديمقراطية الشعبية التي يجب أن تربط الطبقة البرجوازية مصالحها بها ".(31) هذا الكلام حول مفهوم الطبقة البرجوازية والطبقة الشعبية يفترض أن هناك طبقة برجوازية ثابتة يجب أن لا نتحد حولها ، و هناك طبقة شعبية ثابتة أيضا هي التي يجب أن تبنى الدولة .

هذا ماجعل أرسطو يفضلحكم الطبقة الوسطى فهي بين الطبقة الشعبية والطبقةالأرستقراطية. (32) فميثاق 1976 في تحديده للمفاهيم لم يراعي الإرث الثقافي الذي يحمله المجتمع الجزائري ، فهو لم يكن على علم بهذه الأفكار و المفاهيم السياسية التي أخذت جاهزة من النظم الحديثة فما هو راسب في الذهن الشعبي من مدلولات مختلفة يرجع بعضها إلى العهد الاستعماري و البعض الآخر إلى عهد الانحطاط .

فالوحدات التي يتكون منها المجتمع الجزائري سواء سميناها مجتمعات جزئية أو جماعات أو فئات أو طبقات مغلقة تشير في كل الأحوال إلى محتوى مخالف لما توحي به كلمة طبقة في الاصطلاحالغربي. وهذا يعني أن الاشتراكية لم تأت للقضاء على نظام طبقي

قائم على النمط الغربي ، ولكنها جاءت لتؤسس نظاما طبقيا لم يكن موجودا في الواقع .

- .**الديمقراطية**

إن مفهوم الديمقراطية في الجزائر، كمفهومي الاشتراكية والدولة يغلب عليه الخطاب السياسي الخاص بالحركة الوطنية الجزائرية والذي كان متأثرا بعاملين، الفكر الاشتراكي من ناحية،والثقافة العربية الإسلامية من ناحية أخرى. ويتجسد هذا على المستوى النظري في تعريف الديمقراطية الجزائرية على أنها اشتراكية لكنها تنفي الصراع الطبقي وترفض أن تقدم تحديدا مضبوطا لمفهوم الطبقة الاجتماعية، فستعمل مفهوم " الشعب ".

يلح بيان 19 جوان 1965 على إنشاء دولة ديمقراطية جدية تسيرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا ، دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد .هذه الدولة حسب ميثاق 1976تستمد سمتها الديمقراطية الشعبية من ثورة الفاتح من نوفمبر " وكانت بذلك بعيدة كل البعد عن أي تصور إقطاعي أو برجوازي ليبرالي للدولة" (33).

بقى مفهوم الديمقراطية الجزائرية في تلك المرحلة، هو " إعطاء الثورة الاشتراكية قاعدة شعبية تضمن لها النجاح "(34) وتحول شعار " الثورة من الشعب وإلى الشعب " إلى واقع ملموس . وقد أدى هذا الاتجاه إلى تقنين هذه الميزة الشعوبية بصفة دستورية من بعد . هذه النضرة الشعوبية إلى الديمقراطية أدت في النهاية إلى الخلط بين مفهومين مختلفين تمام الاختلاف وهما : السيادة الشعبية والسيادة الحزبية.وقد احتلت هذه الأخيرة الصدارة والأسبقية بالنسبة للأولى، الشئ الذي كانت له نتائج سلبية على الديمقراطية وتحريف خطير لمفهومها .

لقد تلونت المذاهب الغربية عند انتشارها في الوطن العربي الإسلامي بالمثالية التقليدية،التي ترى في الدولة عالم القهر و الاستعباد. وقد اتضح أن السلوك الذي ورثه الفرد في المجتمع العربي الإسلامي لا يرافق كيان الدولة الحديثة. في حين أن تكوين مجتمع سياسي يستلزم إيجاد نظرية دولة خاصة بالمجتمع المذكور. أما العقلنة أي تجديد الجهاز أو جعله مثل الأجهزة الحالية في المجتمعات الغربية ، فلم تولد بعد لا نظرية ولا أيديولوجية دولة .

يعتقد بعض الناس أن الأهداف المذكورة قد تحققت في الدولة المسماةبالاشتراكية ، إلا أن التحليل الموضوعي قد أظهر لنا أن تلك الدولة تتميز عن غيرها فقط بكونها أكثر وفاءا لمنطق التنظيمات أي عقلنه جهاز الدولة . هذه الميزة تمنع بالطبع سقوط أداة السلطة من جديد في يد فرد أوجماعة فتتراجع الدولة من نظام إلى نظام آخر و يصبح جهاز الدولةوسيلة قمع تستعملها جماعة معينة لتحقيق أهداف خاصة بها.

5- **المنطلقات الجديدة في تحديد مفهوم الدولة في الجز ائر**

- **القراءة الجديدة للبعد التاريخي**

يركز ميثاق 1986 على البعد التاريخي للدولة الجزائرية حيث خصص له50صفحة ، ويعتبر أن الدولة لم تنشأ في عهد دخول الإسلام بل يعتبرها مرحلة من مراحل أخرى مرت بها الدولة . يعتبر دولة نوميديا " أول دولة جزائرية منظمة تكفلت بميادين السياسة و الجيش و الدبلوماسية ، وحاولت تنظيم المجتمع بتوفير شروط الاستقرار و التعليم و تقنيات الزراعة و الري إلى آخره و هما زاد من تلاحم المجتمع ووحدته من الأخطار الخارجية المتربصة به و الأطماع الأجنبية خاصة من طرف الإمبراطورية الرومانية ".(35) هذا الإحساس بالخطر و ضرورة مواجهته شكل نوعا من الوحدة الوطنية حسب تعبير الميثاق و جعل المجتمع و الدولة يعملان في اتجاه واحد . ولكن هل البعد التاريخي وحده كان كافيا لتلاحم هذا الشعب وصموده في وجه الاستعمار ؟ ، أم هناك عاملا آخر ؟.

- **البعد الإسلامي**

من التحولات التي نستنتجها من خلال التشريع الجزائري في هذه المرحلة هو بروز البعد الإسلامي في ميثاق 1986 بعدما كاد يكونمنعدما في المواثيق السابقة (حوالي 10صفحات) . لقد أعطى هذا الميثاق أهمية بالغة لهذا البعد ، فأصبح سابقا للبعد الاشتراكي و أصبح هو السمة الأساسية للثورة و يعتبر الميثاق أن "الشخصية الجزائرية لكي تتطور و تتقدم ، لابد لها من تحقيق توازن و انسجام بين الاحتياجات المادية و مطالب الفكر و الروح بصورة تساعد على تكوين مجتمع عارف بشخصيته ، معتد بماضيهو تراثه ، معتمد على ذاته و إمكاناته متوجه إلى مستقبله مستعين بربه ".(36)

الملاحظ هنا ، هوأن هناك تغيير كبير حدث في النظر إلى المقومات الأساسية للمجتمع. فقد أعاد الميثاق للعقيدة الإسلامية مكانتها الطبيعية في مكونات الشخصية الجزائرية و ربط الثورةوالاشتراكية على سواء. باعتبارهما وسائل لتحقيق طموحات المجتمع من عدالة و تقدم و رقي اجتماعي و ثقافي.فالاشتراكية أصبحت حسب هذا الميثاق الوسيلة بعدما كانت الهدف في التشريعات السابقة و أصبح دورهايقتصرعلى تلبية متطلبات المجتمع بعدما كان البحث على تحقيق المجتمع الاشتراكي و التغيير الجدري للمجتمع. كما أن الثورة حسب الميثاق قد استعانت بالاشتراكية بعد الاستقلال لتحقيق أهدافها بينما كانت في التشريعات السابقة أي الثورة اشتراكية في منبعها و أهدافها .فأصبحت الاشتراكية مسايرة وليست متضمنة في المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية،هذا التغيير في طريقة التفكير و التعبير عن الاشتراكية " كأداة للتنمية ولترقية المجتمع ينبع في الأساس من الإخفاق الذي عرفه تطبيق الاشتراكية في الواقع الاجتماعي وكذا عدم استيعاب الطبقات الشعبية لمفاهيم و ركائز الاشتراكية. كما أنها اصطدمت بالعادات و التقاليد و القيم الأخلاقية و الدينية للمجتمع الجزائري.كما نلاحظ أن ميثاق 1986 قد أضاف عدة أشياء لم تكن موجودة في المواثيق السابقة في هذا الباب، حيث أنه خصص فصلا ثالثا للرقابة و محورا للقضاء و محورا للمجالس الشعبية و هذه كانت مدمجة في السابق في فصل الحزب أو الفصل الخاص بالدولة.

6- . إشكالية الشرعية في مفهوم الدولة الجزائرية

الشرعية هي صفة يعتقد الأفراد أنها أصلح فكرة للسلطة من حيث تطابقها مع آمال وآلام المجتمع و بالتالي يجب أن تكون نابعة من المجتمع ، و قد تأخذ هذه الصفة أي الشرعية العد يد من المبررات ، فقد تكون مبنية على عادات و تقاليد المجتمع ، وقد تكون مبنية على عقيدة دينية معينة فتسمى شرعية دينية و قد تكون مبنية على ظروف تاريخية فتسمى شرعية تاريخية .

و في الجزائر ، استمد النظام السياسي سلطته من الشرعية التاريخية و بالتحديد الشرعية الثورية ، حيث أنها كانت القاسم المشترك لمختلف شرائح المجتمع الجزائري و هي التي أعطت الدفع القوي لتحرير البلاد من الاستعمار و ساهمت في تلاحم الشعب و وحدة تصوراته. فإذا قمنا باستقراء الأحداث السياسية و الاجتماعية للجزائر ، فإننا نستنتج في هذه المرحلة أي مرحلة الاشتراكية وجود اختلال كبير بين الواقع السياسي و التشريع القانوني في المواثيق الرسمية ، حيث أننا نلاحظ أن دستور1963 قد تم تعليقه بعد 23يوم من إصداره بموجب المادة 59التي " تسمح لرئيس الجمهورية باتخاذ لتدابير الاستثنائية لحماية استقلال الأمة ".

و بعده حركة 19 جوان 1965 و صدور أمر 10 جويلية1965 أو كما يسمى الدستور الصغير (4 مواد) و إنشاء مجلس الثورة الذي يمثل الهيئة السياسية العليا في البلادو بالتالي فإن مجلس الثورة أصبح هو السلطة الوحيدة في البلاد و لم يكن الحزب و لا الحكومة و لا الهيئات الأخرى سوى وسائل تنفيذية لسياسة مجلس الثورة الذي أصبح سلطة تشريعية و تنفيذية في الوقت نفسه. و بالتالي فإن الأفكار الواردة في المواثيق السابقة لا يمكننا القول أنه تم الالتزام بها و تطبيقها على أرض الواقع ، لأن السلطة كانت ممركزة في يد شخص رئيس الجمهورية ثم مجلس الثورة بعد ذالك إلى غاية صدور ميثاق و دستور 1976 الذي عادت فيه الشرعية إلى المؤسسات السياسية المخول لها دستوريا ، لكن هذه الشرعية بقيت دائما تتلون بطابع الشرعية التاريخية و الشرعية الثورية

في الأخير تستنتج أن النظام السياسي الممثل للدولة الجزائرية خلال هذه الفترة ، كان سلطة فرد أو جماعة قليلة استحوذت على السلطة بالقوة ، وكانت القوة في هذه الفترة متمثلة في القوة العسكرية أي ان الشرعية كانت مستمدة من القوة

كما نستنتج أن مفهوم الدولة في غالب الأحيان لم يكن في فهم المشرع الجزائري مرتبطا بالمفهوم الفلسفي للدولة، تلك الفكرة التي أوجدها الإنسان لحمايته و ترقيته و خدمته. فلم ترق النظرة الفكرية في هذه المرحلة و في مختلف المواثيق إلى هذا المستوى ، بل انحصرت في النظر إلى الدولة كجهاز أو وسيلة كباقي الوسائل منفصلة عل المجتمع و عن الفرد ، و في مختلف الأحيان مواجهة لهذا الأخيرو حتى منافية لقيمه قاهرة لإرادته و رغباته . فكانت تتلبس أحيانا بلباس الحزب بسبب تنظيمه و اديولوجيته و أحيانا بالثورة باعتبارها الدافع القوي و الإرث التاريخي المشترك بين المجتمع .

و رغم الإلحاح المستمر في مختلف النصوص و المواثيق على أن الشعب هو صاحب السيادة و صاحب الإرادة،وأن مؤسسات الدولة ماهي إلا منفذة لإرادته و خاضعة لسيادته ، فإن هذه المؤسسات تتناقض مع نفسها في احترامهذه السيادة وهذه الإرادة . فتتبنى مهمة التغيير الجذري للمجتمع و تتدخل في أبسط شؤون حياته و نشاطه و في أفكاره و تفرض عليه إيديولوجية و نظاما سياسيا

غريبا عليه و تحاول السيطرة على تعبيره و توجيهها لخدمة مصالحها هي و ليس مصالحه هو.

يختلف نظام الحكم الذي أقره دستور 1989اختلافا كبيرا عن نظامي الحكم المعتمدين في دستوري 1963 و 1976. فقد تم بموجبه ، إقرار مبدأ الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية ،وأصبحت وظائف هيئات الدولة سلطات منفصلة و أنتقل مفهوم الدولة الاشتراكية القائمة على الحزب الواحد ، الممثل للدولة و للشعب و للحكومة إلى مفهوم الدولة المتعددة السلطات و التي يكون للشعب فيها تمثيلا فعليا عن طريق الأحزاب و البرلمان .

الخاتمة

لقد حاولت الجزائر من خلال النصوص والمواثيق الرسمية معالجة مختلف القضايا من الوجهة النظرية ، وان لم ترتفع هذه المعالجة الى المستوى الفلسفي ، ولكن بالنظر إلى مستوانا الثقافي في البحث والدراسة تعتبر الجزائر في مقدمة البلدان الإفريقية والعربية التي أولت هذه القضايا مكانة لم تصل إليها إلا الدول الأوربية من حيث العناية .

ولعل أبرز النصوص التي ظهر فيها هذا الاهتمام لم يأت من الأدباء والمفكرين والباحثين والدارسين المختصين ، وإنما أتى عن طريق المواثيق الرسمية التي تبنتها السلطة الحزبية مسايرة في ذلك المدرسة الاشتراكية، مع فارق جوهري هو أن النصوص الرسمية في البلدان الاشتراكية استوحتها من فلاسفة القرن التاسع عشر الاشتراكيين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم .

أما عندنا،كما عند غيرنا من الحركات الاشتراكية في العالم الثالث.فقد قلدنا فيها تقليدا يكاد يكون لفظيا ما ورد في النصوص السياسية الخالية من الابتكار الفلسفي والتي اعتنقتها الجماهير في الأوساط العالمية من العالم المتقدم.فبقيت معالجتها عندنا سطحية تقترب من الشعارات التي نؤيدها أو نحاربها

لكن مهما تعرضت هذه المفاهيم النظرية للنقص و البتر وانعدام العمق في التحليل إلا أنها تظل ذات قيمة راسخة بالنسبة لمجتمع أمي وهي قيمة تدوين القوانين ومحاولة إخراج السلوك السياسي للناس من مستوى التقليد القبلي والارتقاء به إلى مستوى القانون المكتوب ذي الصبغة العقلية

الإحالات:

1عبد الله شريط ، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر.1981 ص 72

2 . عبد الله العروي مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي . المغرب . 1998 ، ص 122

3 . اسماعيل زروخي ، الدولة في الفكر العربي الحديث . دار الفجر . القاهرة. ط1 . 1999. ص 18

4 . الأمير عبد القادر ، المذكرات ، شركة دار الأمة للطباعة ، . تحقيق محمد الصغير بناني . الجزائر.ط1 1994 ص 92

5 . المصدر نفسه ، ص 35

6 . المصدرنفسه ، ص 50

7. اسماعيل زروخي ، المرجع السابق ، ص 366

9. عبد الله شريط ، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية.الشركة. و . ن . ت . الجزائر.1981 ،ص 225

8 المرجع نفسه ، ص 175

10. المرجع نفسه . ص 205

11. المرجع نفسه . ص 208

12 المرجع نفسه ، ص243

13 . المرجع نفسه . ص255

14 . جبهة التحرير الوطني " النصوص الأساسية....بيان 1 نوفمبر1954 . ص 32

15. أزغيدي محمد لحسن . مؤتمر الصومام . المؤسسة الوطنية للكتاب . 1989 .الجزائر . ص 80

16 المرجع نفسه ص 81

17. عبد الله العروي ، المرجع السابق . ص 422

18. المرجع نفسه ،ص115

19. حزب جبهة التحرير الوطني . ميثاق 76 19. المصدر السابق . ص 92

20. مختار عريب . الأصول التارخية للنزعة الديمقراطية في الدولة الجزائرية . رسالة دكتوراه دولة في الفلسفة . جامعة الجزائر . 1998. ص 133

21. المرجع نفسه ، ص 134

22. جبهة التحرير الوطني. النصوص الأساسية،ميثاق طرابلس. ص 185

23 المصدر نفسه. ص 45

24 مختار عريب . المرجع السابق . ص 148

25. جبهة التحرير الوطني . ميثاق الجزائر . منشورات الحزب . الجزائر 1964 . ص 31

26. المصدرنفسه . ص 33

27. المصدرنفسه . ص 55

28. حزب جبهة التحرير الوطني . ميثاق 76 19. المصدر السابق . ص 15

29 . المصدر نفسه . ص 130

30. المصدر نفسه1976 . ص 135

31 المصدر نفسه. ص 140

32. عمار بوحوش ، تطور الأنظمة و النظريات السياسية . م . و . ك . الجزائر ، 1984 ، ص 8

33. جبهة التحرير الوطني . ميثاق 1976 . ص 145

34. جبهة التحرير الوطني . دستور 1976 . ص 41

35. جبهة التحرير الوطني . ميثاق 1986 . ص 12

37. المصدر نفسه، ص 64

قائمة المصادرو المراجع

I. المصادر

1. المواثيق

-**جبهة التحرير الوطني**:النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 19541962،قسم الإعلام والثقافة بالحزب . الجزائر . 1981

- ✓ **جبهة التحرير الوطني**:ميثاق الجزائر1964 ،منشورات الحزب . الجزائر . 1964
- ✓ **جبهة التحرير الوطني**: الميثاق الوطني 1976 . المعهد التربوي الوطني . الجزائر 1976
- ✓ **جبهة التحرير الوطني**:الميثاق الوطني 986. المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر 1987
- ✓ **2. I لدساتير**
- ✓ -دستور 1963
  - دستور 1976
  - دستور 1989
  - دستور 1996
  - التعديل الدستوري 2002
  - التعديل الدستوري 2008
  - التعديل الدستوري 2016

IIالمراجع:

1. باللغة العربية

.**ابن خلدون :** المقدمة، الدار التونسية للنشر ، م . و . ك ، الجزائر ،1984

.**أحمد بن الداية:** الفلسفة السياسية عند العرب، تحقيق عمر المالكي ، ش.و.ن .ت. الجزائر،1988

.**الأميرعبد القادر**:المذكرات، شركة دار الأمة للطباعة،تحقيق محمدالصغيربناني،1994

. " ": المقراض الحاد ,,,, ، الطاسلي للنشروالتوزيع ،الجزائر،1989

.**العربي ولد خليفة**: التنمية و الديمقراطية في الجزائر ، د . م . ج ، الجزائر،1991

.**إسماعيل زروخي:** الدولة في الفكر العربي الحديث،دار الفجر، القاهرة ، ط 1 ،1999

.**أزغيدي محمد لحسن** : مؤتمر الصومام ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1989

.**برهان غليون** : اغتيال العقل ، موفم للنشر ، الجزائر ،1990

.**حسين مروة :** النزاعات المادية في الفلسفة العربية ، دار الفارابي، لبنان ،1980

.**عبد الله شريط :** المشكلة الإيديولوجية و قضايا التنمية . د . م . ج ،1988

. " " : الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون ، ش. و . ن . ت ، الجزائر ،1981

.**عبد الله العروي** : مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ،1998

. " " : مفهوم الإيديولوجية ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ،1998

. " ": الإيديولوجية العربية المعاصرة ، المركز الثقافي العربي ،المغرب،1989

.**علي عبد الرزاق** : الإسلام وأصول الحكم،منشورات دار مكتبةالحياة، بيروت،1978

.**عبد الحميد إسماعيل** :نظام الحكم في الإسلام ، دار قطرى بن الفجاء ، قطر ،1985

.**فوزي أوصديق** : نظرية الدولة ، د . م . ج ، الجزائر، ج1 ،1993

.**عماربوحوش:** تطور الأنظمة والنضيرات السياسية، م.و.ك،الجزائر،1984

.**سعد الدين ابراهيم** : المجتمع والدولة في الوطن العربية ، م . د . و. ع ، لبنان ،1988

.**سميرعالية** : نظرية الدولةوآدابها في الإسلام ، م .ج .د .ن .ت ، لبنان ،1988

.**سعيد بوشعير:**النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى ، ط2 ، الجزائر ، 1993

"" :القانون الدستوري و النظم السياسية، ج 1 ، م . و . ك ، الجزائر ، 1989

.**فوزي أبوديان:** المفاهيم الحديثة للأنظمةوالحياة السياسية، دارالنهضة العربية بيروت،1971

.**مختارعريب:**الأصول التاريخية للنزعة الديمقراطية في الدولة الجزائرية،دكتوراه في الفلسفة، جامعة الجزائر ،1998

.**محمد اركون:** الإسلام،الأخلاقوالسياسة ، باريس ، مركزالإنماء القومي، بيروت ،1990

.**محمد عابد الجابري:** العقل السياسيالعربي محدداته وتجلياته، م . د .و.ع ، لبنان ،1996

. " " : فكر إبن خلدون . العصبية و الدولة . دار الطليعة . لبنان . 1982

.**محمد قنانش** :المواقف السياسية بين الإصلاح والوطنية، ش.و.ن.ت ، الجزائر، د ت ن

.**محمد عبد الباقي الهرماسي:**المجتمع و الدولة في المغرب العربي، م.د .و .ع،ط1 ،1987

.**مولود قاسم نايت بلقاسم:**إنية و أصالة ، منشورات وزارة التعليم الأصلي الشؤونالدينية ،مطبعة البعث ، قسنطينة ،1975

.**مصطفى الأشرف** : الجزائر الأمة و المجتمع ، م . و . ك،الجزائر،1983

- ✓ .**مجموعةمن المؤلفين:**الأمةوالدولةوالاندماج في الوطن العربي،م.د .و .ع، لبنان،1989
- ✓ . " " : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، م.د.و.ع ،1987

.**رضوان السيد:** الأمة والجماعة و السلطة ، دار إقرأ ، لبنان ، ط 2 ،1986

2 . باللغة الفرنسية

- CAMAU . M : pouvoir et institution au Maghreb O.P.U - Alger 1983
-
- CUBERTAFOND : la république algérienne démocratique et populaire. P.U.F – Paris 1979
- LECA .J et VATIN J.C : L'Algérie politique institution et régime P.N.F.S Paris 1975

MOKHTAR Arib : Réflexion sur la notion d'Etat chez Marx et Lénine . Thèse de doctorat de 3eme cycle. la Sorbonne. Paris I – Paris 1980.

- RAFFINOT. MetJACQUENOT :Le capitalismed'état algérien. Maspero. 1978